



من الشعب الياباني  
From the People of Japan



## زيادة فاعلية البرنامج الوطني الفلسطيني للتحويلات النقدية، في معالجة قضايا الفقر والتهميش لدى الأطفال.

باولا بيرترنيتو، ونيكولا جونز، وبسام أبوحمد، ومحمد شاهين مع كاثرين أونيل

- البرنامج الوطني الفلسطيني للتحويلات النقدية مُوجَّهٌ بشكلٍ مباشرٍ للوصول إلى الأسر الأكثر فقراً في غزة والضفة الغربية .
- يستفيدُ الأطفالُ من البرنامج الوطني الفلسطيني للتحويلات النقدية من خلال تقوية الوضع الاقتصاديِّ لأسرهم، خاصةً في تعزيز حالتهم الصحية والغذائية.
- البرنامج الوطني الفلسطيني للتحويلات النقدية لا يُركِّزُ على الأطفال بشكلٍ خاصٍ، حيث إنَّه لم يعالج الأبعادَ الأساسيةَ لحقوق الأطفال في الحماية الاجتماعية والعيش في حياةٍ خالية من الفقر والتهميش بشكلٍ كافٍ.
- يُمكنُ أن يكونَ البرنامج الوطني الفلسطيني للتحويلات النقدية أكثرَ مراعاةً لقضايا الطفولة إذا تضمَّنَ روابط أقوى في الخدمات التكميلية ذات الصلة، والتي تتعاطى مع مجالٍ واسعٍ من حالات تهمة الأطفال.
- قضايا التهميش الأساسية التي تتطلب تدخلاً عاجلاً، ويمكن معالجتها عبر البرنامج الوطني الفلسطيني تشمل: دعم الأطفال لإتمام الدراسة الثانوية، والحماية من العنف، وأنشطة ترفيهية للفتيان والفتيات، ورعاية أفضل للأطفال ذوي الإعاقة.

الرسائل  
الرئيسية

التحديات الأكثر قسوة للأسر الفقيرة والمهمشة والناجمة عن تأثير الأزمات الاقتصادية وقصور التنمية البشرية والاستبعاد اليومي، تصيب أطفال تلك الأسر في المقام الأول. فعلى مدار العقد الماضي، نشأت برامج الحماية الاجتماعية كأداة رئيسية للحد من الفقر والتهميش ولكنها أغفلت احتياجات الأطفال واليافعين ذات الطبيعة متعددة الأبعاد. وغالباً ما زال هؤلاء الأطفال والشباب خارج منظور واضعي السياسات ومصممي برامج الحماية الاجتماعية الذين يركزون على الأسرة ككل في العادة.

في ضوء ذلك تُقدم هذه الوثيقة نتائج دراسة مبنية على استخدام مزيج من المناهج البحثية لفحص تأثير البرنامج الوطني الفلسطيني



للتحويلات النقدية على الأطفال وعائلاتهم، وذلك بملاحظة تأثير البرنامج على المحاور الأساسية لحقوق الأطفال المعترف بها ضمن ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الطفل ألا وهي: البقاء (على قيد الحياة) والتنمية والحماية والمشاركة.

### مفاهيم الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على أساس مجموعة من المفاهيم المنبثقة عن إطار الحماية الاجتماعية التحويلي (Devereux and Sabates-Wheeler, 2004)، الذي يشدد على ضرورة تصميم نظام مترابط للحماية الاجتماعية ويشمل عناصر الحماية والوقاية والتعزيز والتحول.

- **الحماية:** تهدف الحماية الاجتماعية إلى رفع المعاناة المرتبطة بالحرمان الاقتصادي والاجتماعي من خلال الحفاظ على دخل العائلة واستهلاكها، وتقع التحويلات النقدية والإغاثة الإنسانية ضمن هذا المفهوم.
- **الوقاية:** الحماية الاجتماعية مثل توفير التأمين الصحي، قد تم اعتمادها للتقليل من حالات التهميش التي تواجهها العائلة وذلك للتخفيف من آثار الصدمات التي تمر بها.
- **التعزيز:** تسعى الحماية الاجتماعية إلى تمكين وزيادة قدرات السكان المهمشين ودعمهم للقيام بنشاطات منتجة عبر توفير الموارد والإعانات المختلفة.
- **التحول:** يعني قيام الحماية الاجتماعية بمعالجة اختلال القوى الذي يديم حاله التهميش الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي تسبب المزيد من الضرر المرتبط بالكينونة الاجتماعية مثل: النوع الاجتماعي، الدين، العرق، الطبقة الاجتماعية أو الإعاقة.

كما يشمل تحليلنا مكوناً إضافياً هو: **عنصر الحماية الاجتماعية الذي يراعي خصوصية الطفولة.** وهذا يُشكّل إضافة للإطار التحليلي للدراسة من ناحية إبراز المنظومة الفريدة من المخاطر وحالات التهميش المتقاطعة التي تختص بالطفولة.

فمن المهم أن ندرك أن الفقر لدى الأطفال يختلف عن الفقر لدى الكبار بمسبباته وآثاره، حيث يؤثر الفقر على الأطفال بصورة أكثر حدة من الكبار بسبب حداثة سنهم واعتمادهم على الغير، كما قد يؤثر عليهم سلباً بأضرار من شأنها أن تحد من تطورهم المعرفي والجسدي الذي يؤدي إلى دورة مستدامة من الفقر والتهميش يتم تناقلها عبر الأجيال. إن فهمنا للحماية الاجتماعية المراعية للطفولة تعني إدراكنا أهمية حالات التهميش الاجتماعي وخطره، فهو ضار كالتهميش الاقتصادي تماماً خصوصاً على الأطفال الذين يعتمدون بشكل فريد على الكبار، وهذا يعني ألا تستهدف برامج الحماية الاجتماعية حالات التهميش الخاصة بالأطفال فقط، وإنما عليها تقديم الدعم والمساندة لمقدمي الرعاية والأسر والعائلات والمجتمعات أيضاً إذ يجب حمايتهم والاعتناء بهم كونهم يحمون ويعتنون بالأطفال أنفسهم.

## منهجية الدراسة:



أُستخدمت في هذه الدراسة أنماطٌ متعددة المناهج لتقييم آثار البرنامج الوطني الفلسطيني للتحويلات النقدية على الأطفال وعائلاتهم وباستخدام المنهج المقطعي، تم جمع بيانات من مجموعة من المستفيدين من البرنامج ومجموعة مقارنة غير مستفيدة إلى جانب ذلك تم جمع بيانات نوعية لمسح تشاركي من الأفراد والمجموعات (بما في ذلك المراهقين/ات والكبار) حيث جمعت البيانات النوعية في غزة من منطقة جباليا وبيت

حانون في الشمال (وشملت بعض المناطق الريفية)، ومدينة غزة التي تمثل السياق الحضري الأساسي (وشملت مخيم الشاطئ للاجئين)، بينما جمعت البيانات النوعية في الضفة الغربية من منطقة أريحا ووادي الأردن (وشملت العينة الفئة الحضرية والقروية واللاجئين والبدو) وتم إجراء البحث في خمس قرى: النويعة، الديوك، الجفتك، العوجا وعناتا.

ولإعطاء تحليل بيئي (طبقي) معمق، تم جمع البيانات من مصادر متعددة بمخطط إجمالي، فقام فريق البحث بجمع البيانات الكمية أولاً ثم تبعثها البيانات النوعية؛ وذلك ليتم الاسترشاد بالنتائج الأولية الكمية في تصميم أدوات الدراسة النوعية، وهذا مكن فريق عمل الدراسة من التعمق في استكشاف آثار البرنامج وخدماته الاجتماعية التكميلية المقدمة إلى الأطفال وأسرهم ومن يقوم برعايتهم.



## نتائج الدراسة:

بشكل عام، تشير نتائج الدراسة إلى أن البرنامج الوطني الفلسطيني للتحويلات النقدية غير مراعي للطفولة بشكل كافٍ للحد من فقر الأطفال وتهميشهم من منظور شامل متعدد الأبعاد، فبينما يساهم البرنامج في الحفاظ على حق الأطفال في البقاء على قيد الحياة، يبقى أثره أقل وضوحاً بالنسبة لحقوق الأطفال الأخرى المتمثلة في التنمية والحماية والمشاركة. وقد أشار عدد من مقدمي الرعاية إلى اضطرارهم للاختيار عند تحديد مواضع إنفاق العائلة المحدودة - بما في ذلك التحويلات النقدية - ما بين تلبية احتياجات أطفالها أو سداد ديونهم المقترضة لتغطية التكاليف الأساسية.

## فهم فقر الطفولة وتهميشها في دولة فلسطين:

إن السواد الأعظم من سكان دولة فلسطين هم فتية: أكثر من 40% منهم دون سن 15 عاماً. ويؤثر فقر العائلة على الأطفال في المجتمع الفلسطيني (بنسبة 16% في الضفة الغربية وما يقارب 32% في قطاع غزة) بشكل غير عادل وذلك ليس فقط نتيجة انتشار الفقر بشكل خاص بين العائلات الكبيرة بل أيضاً لمحدودية حصول هؤلاء الأطفال على الخدمات الأساسية والفرص التنموية.

على أيّ حال، لا تحدّد حالة الفقر أو الرفاهية لفتي الأطفال والمراهقين من خلال مدخولات عائلاتهم فقط ولكن من العديد من المحددات السياسيّة والاجتماعيّة، فالعائلات الفقيرة تواجه مزيجاً مركباً من التحديات المتشابكة التي تشمل: الاعتناء بأفراد من العائلة ممن لديهم إعاقات جسدية أو نفسية أو اجتماعية أو يعانون من أمراض مزمنة، كما تشمل العنف المبني على النوع الاجتماعي، والوصمة الاجتماعيّة (العار) والتمييز وعمالة الأطفال والإساءة لهم والتسرب المدرسي إضافة إلى العنف الأسري والسلوكيات الخطرة لفئة الشباب. لذا فمن الأهمية بمكان أن ندرك كيف عانى الأطفال والمراهقون من الفقر والتمييز إذا أردنا أن نفهم ما إذا كانت برامج الحماية الاجتماعيّة مصممة على نحو ملائم، وتعكس النهج القائم على الحقوق، والأدلة الموجودة في دولة فلسطين تدل على أن الحقوق التالية غير محمية بالكامل.

*إن حق الأطفال في البقاء* منقوص غالباً بفعل عوامل مختلفة، فعلى الرغم من التدني النسبي لمعدلات وفيات الأطفال في فلسطين، وذلك بفضل التحسينات التي قد أدخلت على خدمات رعاية حديثي الولادة والرعاية أثناء الحمل، فلا تزال معدلات وفيات الأمهات داعياً للقلق بالنسبة للنساء، وبالتالي لأطفالهن إذ تعتبر الصدمات الصحية من أكبر مسببات الفقر لدى الأسرة في فلسطين، حيث ينتج عن تعرض أحد الآباء للإصابة بمرض أو بالموت استراتيجيات تكيف سلبية ينتج عنها آثار جسيمة على تطور الأطفال فتضطر الفتيات تقليدياً إلى المساهمة في تحمل الأعباء المنزلية غالباً بينما يجب على الفتيان إيجاد عمل مدر للدخل.

ويعد سوء التغذية من القضايا الملحة أيضاً حيث يعاني حالياً 1 من أصل 10 أطفال من سوء التغذية المزمن بمعدل أعلى قليلاً في الضفة الغربية مقارنة بقطاع غزة حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في عام 2011م. إضافة إلى ذلك، فإن هناك مؤشرات مقلقة نتيجة الزيادة المضطربة لمعدلات سوء التغذية، إذ ارتفعت بنسبة 60% في قطاع غزة بين الأعوام 2000-2010م (أي بأكثر من 40% على المستوى الوطني) وقد استخدمت العائلات في كلا المنطقتين - خصوصاً في قطاع غزة - استراتيجيات تكيف سلبية للحفاظ على مستويات استهلاك الغذاء شملت: التقليل من عدد الوجبات اليومية، واستهلاك وجبات أصغر، وبيع الممتلكات، وزيادة الاستدانة، وكذلك إخراج الأطفال من المدرسة، وحتى تزويج البنات في عمر مبكر وهن ما زلن دون سن 18 عاماً.

ومن القضايا الإشكالية كذلك، قضية الحصول على مصادر مياه نظيفة، وصرف صحي ملائم في ظل أزمات نقص الوقود المتكررة التي تعطل الحصول على مصادر مياه آمنة، ومعالجة سليمة لمياه الصرف الصحي، فالإسهال هو من أبرز الأمراض التي تصيب الأطفال اللاجئين في القطاع حيث تشير مؤخراً تقارير عيادات وكالة الغوث في قطاع غزة مؤخراً إلى ارتفاع في حالات حمى التيفوئيد، والإسهال المائي بين الأطفال ممن هم دون الثالثة.

أما *حق الأطفال في التنمية* فهو مقيد لأبعد الحدود؛ فعلى الرغم من الإنجازات المهمة الحديثة المتعلقة بالمساواة الكاملة ما بين الجنسين عند الالتحاق بالتعليم الأساسي، والحصول شبه الشامل على فرص التعليم الأساسية، يعاني وضع التعليم في دولة فلسطين من قصور في نوعية التعليم، ومستوى التحصيل العلمي. وإضافة إلى ذلك، فقد يولد العنف في المدارس - سواء من قبل أقران الأطفال أنفسهم أو معلمهم - أجواءً سلبية تؤثر على العملية التعليمية برمتها. وليس من المستغرب أن يضطر العديد من الطلاب اليافعين الانسحاب من مدارسهم عند إتمام تعليمهم الأساسي (حتى الصف العاشر، بعمر 16 عاماً تقريباً) للبحث عن فرص عمل لمساعدة عائلاتهم، بينما أشار البعض الآخر من الطلاب الذين تمت مقابلتهم بأنهم لا يقضون وقتاً متعمداً في المدرسة نظراً لتعرضهم إلى العنف، كما أنهم لا يتعلمون الكثير. ولا يجد الأطفال والشباب (خاصة الأطفال اللاجئين والأطفال القاطنين في مناطق "ج" في الضفة الغربية) مساحات آمنة للعب وممارسة النشاطات الترفيهية.

**حق الأطفال في الحماية** يواجه تهديدات خطيرة نتيجة الصراع السياسي طويل الأمد، والمستويات العالية من العنف، وانعدام الأمن والأمان في دولة فلسطين، كما يؤثر تعرض الأطفال للعنف الجسدي والنفسي والاجتماعي المستمر - سواء في البيت أو المدرسة - على صحتهم ورفاهيتهم بصورة مباشرة. وتعد الزيادة في مشاكل الصحة النفسية عند الأطفال أحد النتائج الواضحة لهذا الصراع السياسي الدائر؛ إذ تظهر عند أولئك الأطفال الذين يتعرضون إلى مستويات عالية من الصدمات درجة أعلى من "متلازمة الكرب ما بعد الصدمة"، والاكتئاب والقلق ونفاذ مصادره الشخصية والاجتماعية.

إضافة إلى أن الأطفال الفلسطينيين ذوي الإعاقات يواجهون عوائق جمة في وصولهم إلى الخدمات الأساسية العامة، فعلى سبيل المثال، وعلى الرغم من إمكانية الحصول الكامل وشبه الشامل على الفرص التعليمية لكافة الأطفال الفلسطينيين، لم يلتحق ما نسبته ثلث الأطفال ذوي الإعاقة، الذين أعمارهم 15 عاماً فأكثر بالمدارس، كما انسحب ما مجمله ثلث الملتحقين أيضاً؛ لعدم مواءمة خدمات ومرافق المدارس لاحتياجاتهم الخاصة. ويرى الأطفال ذوي الإعاقة صعوبة في ممارسة حقهم في اللعب والترفيه؛ نتيجة لارتفاع تكاليف المواصلات، ونقص المرافق والنشاطات الملائمة لحالتهم، والخوف من الوصمة الاجتماعية والتمييز، الأمر الذي قد يقاوم عزلتهم الاجتماعية.

وأخيراً، يبقى **حق الأطفال في المشاركة** مقيداً، فعلى الرغم من وجود إطار عمل سياساتي داعم، تحد المشاكل اليومية التي يواجهها الأطفال من قدرتهم على ممارسة حقهم في اللعب، حيث إن المساحات الآمنة التي تسهل مشاركتهم قليلة جداً، كما تشكل النظم الاجتماعية (الهرمية) الأبوية حاجزاً حقيقياً أمام مشاركة الأطفال في التعامل مع القضايا العائلية والمجتمعية والتي تؤثر بدورها على حياتهم ورفاههم، وخصوصاً الفتيات اللاتي يواجهن قيوداً جديداً على حركتهن، وانخراطهن في نشاطات اجتماعية خارج المنزل.

### **البرنامج الوطني الفلسطيني للتحويلات النقدية:**

يعتبر البرنامج الوطني الفلسطيني للتحويلات النقدية البرنامج الرائد للحماية الاجتماعية في دولة فلسطين، وتشرف عليه وتديره وزارة الشؤون الاجتماعية حيث يتم استهداف المستفيدين بناءً على معادلة حسابية اختيارية (معادلة) مبنية على احتساب معدل الإنفاق بما يحدد أهلية العائلات المتقدمة. وتتلقى العائلات المستحقة كل ثلاثة أشهر ما قيمته من 750 إلى 1800 شيقل (195-468 دولار أمريكي) لجسر فجوة الفقر بنسبة 50%. ويحق للعائلات المستفيدة من البرنامج الاستفادة أيضاً من المساعدات، والمعونات الحكومية مثل: التأمين الصحي، والمعونات الغذائية (على شكل حصص غذائية جافة في قطاع غزة، والمناطق المعزولة في الضفة الغربية، وقسائم في المناطق الحضرية من الضفة الغربية) والإعفاءات من الرسوم المدرسية، ومنح نقدية لسد حالات الطوارئ لمرة واحدة فقط.

وبحسب وزارة الشؤون الاجتماعية، بلغ عدد المستفيدين من البرنامج الوطني الفلسطيني للتحويلات النقدية ما يقارب 105678 عائلة (57449 في قطاع غزة و48229 في الضفة الغربية) ويصنف معظمها بالفقيرة جداً، مع الأخذ بعين الاعتبار معدل الأطفال في تلك العائلات، حيث يقدر إجمالي الأطفال المستفيدين من البرنامج بـ 287794 .

وكون البرنامج الوطني الفلسطيني للتحويلات النقدية غير مصمم للتركيز على الأطفال، فإن الأولوية تعطى لتلبية نفقات الأسرة ولاسيما أن الأسرة الفلسطينية كبيرة العدد خصوصاً تلك الأشد فقراً، فإن نفقات الأسر تشمل تلبية احتياجات الأطفال خصوصاً الطعام والملبس ومتطلبات التعليم.

## مصادر أخرى لدعم الأطفال المهمشين وإسنادهم:

بالإضافة إلى البرنامج الوطني الفلسطيني للتحويلات النقدية، هناك العديد من البرامج الحكومية، وغير الحكومية التي توفر الحماية الاجتماعية للأطفال، وتتغاطى مع مجال واسع منهم منبثقة من عنصر التهميش، والتي تتقاطع مع الأبعاد الأربعة لحقوق الطفل المذكورة سابقاً. وعلى الرغم من ذلك، فهناك محدودية في التواصل والتنسيق ما بين الجهات المختصة، وانعدام آليات إحالة متينة للخدمات الأخرى التي تحدد وتلبي احتياجات هؤلاء الأطفال بشكل فاعل، فعلى سبيل المثال، لا يوجد أي نوع من التنسيق بين الباحثين الاجتماعيين المنفذين للبرنامج الوطني الفلسطيني للتحويلات النقدية، والعاملين في قطاع خدمات حماية الطفولة، فمن الممكن أن يقوم الباحثون الاجتماعيون بتحديد حالات - يشتهب بتعرضها للعنف - أثناء زيارتهم الميدانية، وإحالتها للجهات المختصة (حالياً يتم استخدام هذه الزيارات فقط لجمع المعلومات والبيانات المتعلقة تحديداً بالمعادلة الحسابية الاختبارية للعائلة المتقدمة/ معادلة مبنية على احتساب الإنفاق). وقد توفر شبكة حماية الطفولة الحالية التي أنشأتها وزارة الشؤون الاجتماعية في 2006م منبراً جيداً لنقاش القضايا المتعلقة بحماية الطفولة؛ إلا أنه تطفو على السطح نفس المشكلة، ألا وهي انعدام الترابط ما بين البرنامج الوطني الفلسطيني للتحويلات النقدية وهذه الشبكة أو أية خدمات مساندة أخرى.

ومن المشاكل التي ذكرها المشاركون مراراً في الدراسة، إيقاف المساعدات التي تستهدف الأطفال ذوي الإعاقة أو الذين لديهم حالات ضعف أخرى بعد انطلاق البرنامج الوطني للتحويل الفلسطيني في 2010م، المنبثق عن ضم عدة برامج صغيرة مجزأة معاً، وعلى الرغم من ترحيب المستفيدين عامةً بالبرنامج- إذ سمح للعديد من العائلات تلقي الإعانات النقدية نتيجة للتغيرات المختلفة - فإن حالات أخرى من العائلات أضحت تعاني من فقدانها للمساعدات العينية المهمة بما في ذلك المعدات المساندة (توفير وصيانة الكراسي المتحركة، وأجهزة المعينات السمعية، وأغراض الرعاية الشخصية بما في ذلك الحفاضات والمناشف الصحية) إضافة إلى الاستفادة من الخدمات العلاجية وفي الحقيقة، لم يساعد دمج كافة فروع الدعم في العام 2010م على معالجة حالات التهميش المرتبطة بالأطفال خصوصاً، وبالتالي خرجت بشكل غير مباشر من سلم أولويات البرنامج.

## حق الأطفال في البقاء

يعتبر مكون التأمين الصحي من أهم مكونات البرنامج الوطني الفلسطيني للتحويلات النقدية لأولئك المحتاجين للخدمات الصحية، إذ لا يستطيعون - من دونه - الحصول على العلاج أو العمليات الجراحية اللازمة (بما في ذلك التحويل إلى العلاج في الخارج) أو يضطرون لتكبد ديون جسيمة لقاء تلقي هذه الخدمات. أي بمعنى آخر فإن التأمين الصحي يساهم في خفض معدل الصرف على الخدمات الصحية من جيوبهم وبالتالي تجنب الصدمات/الكوارث المالية وتجنب الوصول إلى مستويات أعمق من الفقر بين الفقراء والمهمشين من المستفيدين من البرنامج. وعلى أي حال فالتأمين الصحي لا يشمل بعض التكاليف اليومية المتكررة المرتبطة بالعناية بالأطفال ذوي الإعاقة (كالحفاضات، وتكاليف صيانة المعدات المتخصصة، والأجهزة المساعدة) أو معالجة أمراض معينة، فالعائلات

المتأثرة بذلك تضطر للدفع مقابل تلقي كل الخدمات على حساب الضروريات الأساسية الأخرى إذا ما أخذنا بالحسبان دخلها

المحدود، كما عبر عدد من المشاركين عن قلقهم بخصوص التكاليف المرتفعة للأدوية والمعدات والتي تكون مسبباً رئيسياً لديونهم عادةً. وعلى الرغم من تغطية التأمين الصحي لرزمة من الأدوية الأساسية، فإنها عادة ما تكون نافذة من المستشفيات الحكومية؛ مما يدفع المرضى إلى شرائها من حسابهم الخاص، ويتم ذلك جزئياً من خلال استنفاد التحويلات النقدية. وعندما لا تكون العائلة قادرة على تغطية تكاليف صيانة أو إصلاح كرسي طفلهم المتحرك أو معدات المساعدة على السمع مثلاً، تقل الفرص المتاحة للطفل في الذهاب إلى المدرسة، أو المشاركة في نشاطات خارجية.

#### المربع (1): العيش مع مرض فتق فقرات العمود الفقري - التحدي ثلاثي الأبعاد (الإعاقة والنوع الاجتماعي والفقر):

رنا\* فتاة في الثالثة عشرة من عمرها تعيش في مدينة غزة مع والديها وأشقاءها الخمسة، وحقيقة وضع الفقر في عائلتها ووجود طفل ذي إعاقة فيها يجعل هذه العائلة من المستفيدين من البرنامج الوطني الفلسطيني للتحويلات النقدية، وتلقي تجربة رنا التالية الضوء على حالات التهميش متعددة الأوجه التي يواجهها الأطفال ذوو الإعاقة وعائلاتهم.

تعيش رنا في بيت نظيف لكنه فقير جداً، يُصرف مجمل المال من التحويل النقدي على شراء حفاظات لرنا، فكما تقول الأم: " نستخدم هذا التحويل النقدي لشراء الحفاظات فهي تحتاج إلى 3 رزم شهرياً...أدفع 450 شيقل جديد كل شهر لشراء هذه الحفاظات، بينما نتلقى 1000 شيقل جديد كل 3 أشهر عن طريق التحويل النقدي".

واجهت رنا مصاعب جمة في دخول المدرسة لكون مديرة المدرسة كانت مترددة في قبولها طفلاً ذا إعاقة، ولم يتم تسجيلها إلا بعد زيارات متكررة من نوابها مناصرين لها ومدافعين عن إدخالها إلى المدرسة، وعند قبولها لرنا، قالت: "أنا قبلت رنا كحالة إنسانية. أنا عملتكم معروف".

المدرسة غير موائمة لاحتياجات رنا (فمثلاً لا توجد مرافق صحية مناسبة لوضعها) وقد أصرت المديرة على أن ترثدي رنا الحفاظات خلال ساعات المدرسة، إلا أن رنا عبرت عن قلقها حيال ذلك حيث لا تستطيع الاعتماد كلياً على الحفاظات خاصة إذا أصيبت بالإسهال، الأمر الذي قد يسبب لها إحراجاً كبيراً.

كما ان انعدام وسائل الموائمة الملائمة للأطفال ذوي الإعاقة يعني غيابها عن كافة حصص التكنولوجيا كون وجود مختبر الحاسوب في الطابق الثاني من المدرسة ولا يوجد من يساعدها على صعود الدرج، لذا تشعر رنا أن هذه فجوة حقيقية في تعليمها. وعندما سأل أحد الباحثين رنا عن أجمل أوقات حياتها، أجابت بعد برهة: "عندما أذهب إلى الخارج". هذا يعكس واقعها اليومي قليل من فرص الترفيه، وفرصة ضئيلة لقضاء بعض الوقت مع الأصدقاء.

\* تم تغيير الأسماء لحماية الهويات الأصلية

المصدر: مشاهدة ببنية لفتاة لديها إعاقة في الثالثة عشرة من عمرها، حي الشجاعية، مدينة غزة.

وركزت الدراسة بشكل خاص على آثار البرنامج الوطني الفلسطيني للتحويلات النقدية على الأطفال ذوي الإعاقة، وبالمجمل تشعر العائلات التي لديها أطفال ذوي إعاقة أن التحويلات النقدية ساعدتهم خاصة في الحصول على التأمين الصحي، كما مكنتهم التحويلات النقدية من شراء الاحتياجات والخدمات التي لا يستطيعون توفيرها لفرد الأسرة الذي لديه إعاقة. وعلى أي حال، شددت العائلات على أن عدم تلبية احتياجات أطفالهم ذوي الإعاقة لا تزال تشكل عبئاً اقتصادياً واجتماعياً ونفسياً كبيراً عليهم. وحيث يحق لمستفيدي البرنامج الوطني الفلسطيني للتحويلات النقدية الاستفادة من التأمين الصحي، اختلفت الآراء حول مدى ملاءمته لتلبية احتياجات أطفالهم، وفي حين تتلقى هذه العائلات معدات للأطفال ذوي الإعاقة - مثل الكراسي المتحركة، أو المعدات المساعدة على السمع - لا يتم توفير خدمات الصيانة المكلفة، من مثل: عجلات جديدة، أو بطاريات جديدة. وإذا كانت الأسر لا تستطيع أن تدفع هذه التكاليف، فالمعدات نفسها تصبح عديمة الفائدة لهم، وبالإضافة إلى ذلك فإن هذه الأسر عادةً تكون مصروفاتها أعلى، مما يحد من قدرتها الشرائية من التحويلات النقدية.

أما فيما يتعلق بالتغذية، فقد مكنت التحويلات النقدية العائلات المستفيدة من شراء المزيد من الطعام المغذي كما ونوعاً - وخصوصاً البروتينات الحيوانية- التي لعبت دوراً مهماً في تحسين الوضع الغذائي للأطفال تلك العائلات. فعلى سبيل المثال، أشار بعض المشاركين إلى قدرتهم الآن على شراء اللحوم والدجاج والخضار والفواكه (إما مرة واحدة على مدار دورة الدفعة أو بشكل منتظم) كما بين الباحثون في هذه الدراسة أن هذا الأمر من إيجابيات البرنامج بالنسبة إليهم حيث عبروا عن تقديرهم لوجود نظام غذائي متنوع وأغذية يستمتعون بتناولها.

وبينما يعد تحسين ظروف السكن والمعيشة من العوامل المهمة المحددة لرفاهية الأطفال أيضاً، لا تسمح مبالغ التحويلات النقدية المتدنية بالقيام بأية تحسينات جدية على ظروف السكن، إلا أن عدداً قليلاً من المشاركين استخدم هذه التحويلات في دفع تكاليف الماء والكهرباء التي لم يكن بمقدورهم تغطيتها لولا وجود مثل هذا البرنامج. وفي غزة، على وجه الخصوص، كان المستفيدون من البرنامج أقل عرضة لقطع التيار الكهربائي من مجموعة المقارنة غير المستفيدة بسبب عدم السداد الفواتير.

### حق الأطفال في التنمية:

اختلفت وجهات النظر حول برنامج التحويلات النقدية فيما يخص مساهمته في الحصول على التعليم، فبينما يُعد الإغفاء من الرسوم المدرسية التي قد تكون على الرغم من تدنيها حاجزاً أمام العائلات الأشد فقراً، فقد أشار بعض مقدمي الرعاية للمستفيدين إلى ضعف التنسيق ما بين وزارة الشؤون الاجتماعية والهيئات التعليمية مما يؤدي في أغلب الأحيان إلى عدم وصول الأوراق الداعمة الكاملة عند موعد التسجيل المحدد؛ مما يجبر العائلات على الدفع (حتى لو تم استرداد الرسوم لاحقاً). ومن العقبات الأخرى أيضاً التكاليف غير المباشرة، وتكاليف الفرص البديلة للالتحاق بالتعليم، فبالنسبة لبعض العائلات، كانت النقود الإضافية المتوفرة من خلال التحويلات النقدية كافية بالحد الذي مكّن أطفالهم من الاستمرار في الذهاب إلى المدرسة؛ وذلك لمقدرتهم على دفع تكاليف المواصلات، والكتب، والزي المدرسي، والحقائب المدرسية، لكن بالنسبة للعائلات الأكثر فقراً وتهميشاً، لم يكن المبلغ المالي الذي يحصلون عليه من خلال التحويلات النقدية كافياً لتغطية مصاريف المدرسة بعد تغطيته للمصاريف الأخرى - للرعاية الصحية والغذائية- التي لها الأولوية، كما أن تكاليف الفرص البديلة بالنسبة للمراهقين (خاصة الفتيان منهم الذين يستطيعون إيجاد عمل مدفوع الأجر خارج المنزل) مهمة للغاية، فعندما سئلت العائلات المستفيدة عن الفرق الذي أحدثته التحويلات النقدية على حياتهم أو حياة غيرهم، أشارت قلة قليلة منهم -والتي كانت أطفالهم تعمل في السابق- إلى توقف أطفالهم عن العمل والرجوع إلى المدرسة مرة أخرى، ولكن قد يكون ذلك راجعاً إلى مبلغ التحويلات الزهيد غير الكافي لاستبداله بعمل فرد العائلة الشاب الذي يوفر دخلاً إضافياً لعائلته.





كما كان للبرنامج الوطني الفلسطيني للتحويلات النقدية بعض الأثر على قدرة الأطفال على الاستمتاع بالنشاطات الترفيهية مثل المخيمات الصيفية التي عادةً ما تتطلب مصاريف مواصلات إضافية، مع الأخذ بعين الاعتبار قيود البيئة المحلية. وقد أشار بعض مقدمي الرعاية إلى أنه أصبح بإمكانهم شراء الألعاب والأغراض التي تدخل الفرحة إلى قلوب أطفالهم، لكن صرح البعض الآخر منهم استخدامهم النقود لتلبية الاحتياجات الأساسية المستعجلة. ومع ذلك، لا يزال الأطفال لديهم فرص أو موارد محدودة جداً للترفيه.

وبرز بُعد "ذو علاقة بالنوع الاجتماعي" مهم فيما يتعلق بمقدرة الأطفال على الاستمتاع بالنشاطات الترفيهية، إذ عبر كل من الفتيان والفتيات عن آرائهم بخصوص مواجهة الفتيات ظروفاً أصعب من حيث القيود المفروضة على حركتهن خارج المنزل والتي تحكمها الأعراف الاجتماعية غالباً.

### حق الأطفال في الحماية:

تشير النتائج الكمية إلى انعدام التأثير الملموس للبرنامج الوطني الفلسطيني للتحويلات النقدية على الحد من العنف على مستويات العائلة والمدرسة والمجتمع، كما أظهرت النتائج الكمية والنوعية للدراسة إلى ممارسة العنف بشكل واسع- من قبل الأطفال والمراهقين أنفسهم وآبائهم وأمهاتهم ومعلميهم ومزودي الخدمات- ولكن في المقابل، بينت المقابلات النوعية بأن التحويلات النقدية ساعدت على الحد من العنف؛ ويرجع ذلك جزئياً إلى انخفاض مستويات الكرب عند رب الأسرة بسبب الانفراج البسيط في الضغوطات المالية.

وقد ذكر موضوع العنف في المدارس بشكل واسع، وأخذ عادة على أنه الوضع المتعارف عليه خاصة فيما يتعلق بأساليب تربية المعلمين للأطفال المنحدرين من العائلات الفقيرة، وعلى الرغم من وجود مرشدين نفسيين في المدارس، تحدث الأطفال عن عدم تقنهم بهم، وقليل منهم فقط أشار إلى كون المعلمين مصدر دعم لهم. وكما ذكر سابقاً فإن العنف المدرسي هو من أهم الأسباب وراء عدم ذهاب المراهقين إلى المدرسة أو تسيبهم منها - الأمر الذي يعد مناقضاً لغايات البرنامج الوطني الفلسطيني للتحويلات النقدية المتمثلة بدعم الأطفال للاستمرار في الذهاب إلى المدرسة.

أما بخصوص عمالة الأطفال، فقد خلصت البيانات الكمية والنوعية إلى نتائج متناقضة، إذ أظهرت البيانات الكمية بأن عدد الأطفال العاملين خارج نطاق المنزل متدنٍ نسبياً - خاصةً في غزة- بينما أشارت البيانات النوعية في المقابل إلى عمالة عدد من الأطفال حتى المنتمين للعائلات المستفيدة، فالفتيان يعملون بأجور خارج المنزل، والفتيات يشاركن في أعمال المنزل الداخلية (وفي الأعمال الزراعية خاصة في المناطق الريفية).

وفيما يتعلق بصحة وعافية الأطفال النفسية والعاطفية، وعلى الرغم من العبء النفسي والاجتماعي الثقيل المفروض على كاهل العائلات الفقيرة في دولة فلسطين - خاصة تلك التي لديها أطفال ذوو إعاقة جسدية أو نفسية- يعتبر الحصول على الإرشاد والدعم النفسي والاجتماعي محدوداً للغاية، كما تتصف الخدمات المتوفرة في هذا المجال بالريئة. إضافة إلى ذلك، لم يعد الدعم من المصادر

غير الرسمية (العائلة الممتدة والجيران) التي اعتمدت عليها مثل هذه العائلات سابقاً في متناولهم؛ وذلك بسبب الصعوبات التي تواجهها العائلات بشكل عام في دولة فلسطين التي تعيش في أزمات وعدم استقرار مستمر.

وفي حين أن العديد من الأطفال الذين لديهم مشاكل نفسية أو عاطفية ينتمون لعائلات مستفيدة، إلا أنهم لا يتلقون الدعم اللازم لعدم وجود برامج ميدانية خاصة بهم تنفذ من قبل الباحثين الاجتماعيين الذين يزورون تلك الأسر بصورة شبه منتظمة، ومحدودية المعلومات المتعلقة بالخدمات المساندة المتوفرة، ويتوفر المرشدون النفسيون في المدارس الحكومية، والمدارس التابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين للأطفال اللاجئين، ولكن عددهم قليل (مرشد واحد لكل 1000 طالب) ومعظمهم غير مدربين تدريباً كافياً للتعامل مع مشاكل الأطفال النفسية والاجتماعية. وبشكل عام، يتبين أن أثر البرنامج الوطني الفلسطيني للتحويلات النقدية محدود جداً عند التعامل مع حالات التهميش النفسية والاجتماعية للأطفال والمراهقين.

## المربع (2): العنف ضد الأطفال في المنزل وعواقبه:

روان\* فتاة في الخامسة عشرة من عمرها تعاني من إصابة حادة في الساق عندما قام والدها بضربها بشدة مستخدماً عصا خشبية لتحديثها مع أشخاص لا يحبهم، وقد قام الأطباء في المستشفى بتجبير الساق إلا أن الركبة كانت متضررة إلى حد بالغ مما جعلها بإعاقه مستديمة.

وبحسب والدة روان، غالية، ما انفك زوجها الإساءة لها ولأطفالها جسدياً ولفظياً منذ 23 سنة، ولطالما ضرب غالية بالعصي...حتى إنه حاول خنقها في إحدى المرات، وتعتقد غالية بأن سبب عنف زوجها حاجته للغذاء والسجائر...لكن لا يملك المال لشراء ذلك... وهو عنيف بشكل خاص مع ابنه الأكبر الذي يضره دائماً ليحثه على العمل وجلب النقود.

عائلة روان فقيرة جداً وغالباً لا تملك المال لشراء الغذاء ناهيك عن تكاليف المدرسة. وإضافة إلى ذلك، لا يعمل الأب بشكل دائم وأجبرت غالية على ترك عملها للاعتناء بابنتها مما فاقم الضغوطات المالية على العائلة.

وكونهم يعيشون في فقر مدقع، تستفيد العائلة من البرنامج الوطني الفلسطيني للتحويلات النقدية، ولكن تشتكي غالية بأن المبلغ الذي يتلقونه يأخذه زوجها ويصرفه كله على نفسه، وتتمنى أن يكون المبلغ مخصصاً لروان لتستفيد منه في تلبية احتياجاتها واحتياجات أشقائها.

وتوضح غالية: "أتمنى أن أساعد بناتي الأكبر سناً في الرجوع إلى المدرسة ولكن لا نملك المال لتغطية مصاريف المواصلات...زوجي لا يفضل ذهابهن إلى المدرسة... ولكنها قالت في نفس الوقت بأن التحويلات النقدية حسنت من ظروف حياتهم بعض الشيء إذ أصبح بمقدورهم شراء الغذاء (بما ذلك اللحوم من وقت لآخر) والملابس وحالياً لديهم تأمين صحي أيضاً.

\* تم تغيير الأسماء لحماية الهويات الأصلية.

المصدر: مقابلة معمقة مع مقدمة رعاية من عائلة مستفيدة، المنطقة البدوية - وادي الأردن، الضفة الغربية.

## حق الأطفال في المشاركة:



امتزجت عوامل سياق الفقر في دولة فلسطين والأعراف الأبوية/ الهرمية الثقافية لتحديد فرص الأطفال في المشاركة بالقرارات العائلية أو في المدارس أو حتى وعيهم بحقوقهم، كما أن عملية المشاركة وصنع القرار مقصورة على الذكور لأبعد الحدود وكأنها مملكة الرجال والشباب فحسب لا النساء والفتيات معاً. وتحدث الأطفال واليافعون - خاصة أولئك الذين لديهم إعاقة ما- عن استيائهم من الفرص المحدودة المتاحة لهم للمشاركة في الحياة اليومية بما في ذلك اللعب مع الأصدقاء خارج المنزل أو المشاركة في نشاطات جماعية مع أقرانهم.

وأخيراً، لم تتوفر الأدلة الكافية التي تشير إلى جهود إشراك الأطفال من العائلات المستفيدة في حوكمة (إدارة) البرنامج بما في ذلك المشاركة في المنتديات المجتمعية الداعمة للقرارات الخاصة بالاستهداف ورد المظالم.

## تعزيز تأثير البرنامج الوطني الفلسطيني للتحويلات النقدية على حياة الأطفال (من خلال البرامج والسياسات):

يساهم البرنامج الوطني الفلسطيني للتحويلات النقدية بشكل إيجابي في تعزيز حق الطفل في البقاء، إذ يساعد العائلات على التكيف مع المصاعب الاقتصادية، وتلبية احتياجات أطفالهم الأساسية: كإشراء المزيد من الغذاء الصحي، ودفع التكاليف المدرسية والصحية، والأهم من ذلك كله، المساهمة في تسديد الديون المتراكمة على العائلة والتي تعد المصدر الرئيسي لمستويات الكرب والضغط في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. كما أسهم توفير التأمين الصحي كخدمة مساندة مستحقة للعائلات المستفيدة في تمكين العائلات التي لديها أفراد (بما في ذلك أطفال) يعانون من إعاقة ما أو مرض شديد أو مزمن من تغطية التكاليف الاقتصادية لرعايتهم - ويعتبر هذا النوع من الدعم بالغ الأهمية في نظر العائلات المتأثرة. وبالتالي، يساهم البرنامج الوطني الفلسطيني للتحويلات النقدية في تلبية العديد من الاحتياجات العائلية الأساسية التي بدورها تؤثر مباشرة على الأطفال، وتسهم في تحسين صحتهم النفسية والعاطفية في ظل وجودهم ضمن ظروف معقدة وملينة بالتحديات. وعليه، يعد البرنامج الوطني الفلسطيني للتحويلات النقدية المذكور مهماً للغاية، ومقدراً من قبل المستفيدين؛ لذا يجب إسناده بأقصى الدعم والاستثمار لضمان تعزيزه وتطويره خصوصاً في مجال التأثير على حياة الأطفال والمراهقين الذين يتعايشون مع الفقر وحالات التهميش المركبة.

من الممكن أن يكون للبرنامج الوطني الفلسطيني للتحويلات النقدية تأثير أكبر على حياة الأطفال ورفاهيتهم إذا ارتبط ببرامج تكميلية ومساندة تتناول الطبيعة المتعددة لأبعاد الفقر والتهميش، وآثارهما المحددة على الأطفال، وبالأخص ينبغي على إدارة البرنامج التفكير في تنفيذ الخطوات الآتية:

- **تيسير مهام عمل الباحثين الاجتماعيين، وتخفيف أعبائهم:** على الباحثين الاجتماعيين التشارك والتفاعل مع كافة أفراد العائلة المستفيدة من دون أن يكون ذلك مقتصرًا على الآباء والأمهات فقط؛ وذلك لتحديد احتياجات الأطفال، والقيام بالإحالات المناسبة؛ ولتحقيق ذلك، فإنهم يحتاجون إلى التدريب الإضافي، وتخفيف أعباء عملهم لمستوى معقول يسمح

لهم بإيجاد الوقت الكافي لمتابعة كل عائلة على حدا بشكل دوري، كما يجب أن يدرك الباحثون الاجتماعيون بصورة واضحة بأنه يترتب عليهم - كجزء من دورهم- أن يساهموا في ضمان الصحة والعافية الجسدية والعاطفية للأطفال واليافعين في العائلات المستفيدة، وإحالتهم للاستفادة من الخدمات المناسبة. ومن الممكن أن يستفيد البرنامج الوطني الفلسطيني من تجنيد متطوعين كـ "ميسرين مجتمعيين" لضمان المتابعة الروتينية، ولقد استفادت برامج الحماية الاجتماعية الأخرى من الميسرين المجتمعيين بشكل جيد حيث يتم غالباً تجنيد المتطوعات من النساء الموثقات ممن هن أصلاً من المجتمع المحلي. وقد يحقق ذلك الهدف المزدوج المتمثل في تحسين قنوات التواصل المنتظم ما بين القائمين على البرنامج والمستفيدين من جهة، وإتاحة الفرص الفريدة للنساء المحليات في تطوير مهارتهن من جهة أخرى، وينبغي أن يشمل نطاق عملهن على تلبية احتياجات أفراد العائلة الفردية الذين لديهم حالات تهميش خاصة، إضافة إلى صحة وعافية العائلة ككل.

● **الاستثمار في بناء القدرات:** ينبغي على وزارة الشؤون الاجتماعية الاستثمار في بناء قدرات الباحثين الاجتماعيين في مجال حقوق الأطفال ليشمل المحاور الأساسية الأربعة: البقاء، والتنمية، والحماية والمشاركة كجزء من التحول الثقافي الأشمل الذي ينأى جانباً بالتوجه "التلصصي" للبرنامج (المتعلق بتحديد المستفيدين كغير "المستحقين") ويستبدله بمنهج داعم، ومساند مبني في أساسه على مبدأ الحقوق. كما أنّ هناك حاجة ماسة أيضاً لأن يقوم الباحثون الاجتماعيون العاملون ضمن البرنامج الوطني الفلسطيني للتحويلات النقدية بتطوير مهارات متخصصة؛ للتعامل مع قضايا يواجهها الأطفال ذوو الإعاقة مثلاً، أو تكيف الأطفال مع مستويات شديدة من الإجهاد والضغط النفسي والاجتماعي، أو الأطفال الذين يجدون صعوبة في رفع مستوى أدائهم المدرسي المتدني (قضايا متعلقة بمهارات القراءة والكتابة) أو الأطفال الذين هم عرضة لمخاطر الإساءة والاستغلال والإيذاء، أو الأطفال الذين يعانون من متلازمة الكرب ما بعد الإصابة، وقضايا العنف والغضب لدى الأطفال والتعامل معها، والتمييز القائم على النوع الاجتماعي، وأخيراً قضايا يواجهها الأطفال من المجتمعات المهمشة كالبدو. **وينبغي أن يتم متابعة تدريب الباحثين الاجتماعيين من خلال اتباع نظام دوري لمراقبة أداء الموظفين بشكل فردي، ومتابعة أداء الإدارات فيما يتعلق بمختلف أوجه البرامج المراعية للطفولة.**

● **تعزيز قدرات كوادر حكومية أخرى تتعامل مع الأطفال، وتعزيز نظم الإحالة:** وبما أن البرنامج الوطني الفلسطيني للتحويلات النقدية يهدف إلى الحد من الفقر وحالات التهميش التي تواجهها العائلة، ينبغي أن تكون منهجية تلبية احتياجات الأطفال- الذين يواجهون تحديات خاصة، ويعتبرون أفراداً أساسيين لكسر حلقة الفقر- متعددة الأبعاد. ولإيفاء بهذا الغرض، ينبغي أن يتلقى المعلمون التدريب اللازم في مجال الأنماط التربوية البعيدة عن العنف؛ وذلك ليحترموا حقوق الأطفال ويساهموا في تحسين الأداء المدرسي للتلاميذ والدافعية عندهم. كما يجب، بالضرورة، إعادة تقييم دور المرشدين النفسيين في المدارس إذا لم يكونوا موضع ثقة كما يجب للأطفال المهمشين، ويجب أيضاً توزيع المرشدين النفسيين على المراكز الصحية إضافةً إلى المدارس للوصول إلى الأطفال غير المسجلين في المدارس، ويمكن لوزارة الشؤون الاجتماعية الاستفادة من علاقاتها المتينة مع وزارتي التعليم والصحة لتنسيق عمليات التعلم، وبناء القدرات، وتعزيز نظم الإحالة الشاملة لكافة القطاعات بغية دعم الأطفال المهمشين (الضعفاء) بصورة أكبر.

● **التعامل مع حالات التهميش المرتبطة تحديداً بالنوع الاجتماعي:** وبما أن الفتيات أكثر عزلة من الفتيان من الناحية الاجتماعية، فهناك حاجة ماسة لتدشين مساحات آمنة مفصولة عن الذكور؛ لأغراض الترفيه والمشاركة خاصةً في قطاع غزة إذا ما أخذنا المعايير الدينية المحافظة السائدة هناك، وقد تستفيد الفتيات من تمكنهن - بشكل منتظم- من مناقشة

القضايا التي تؤثر على حياتهن مع نظيرتهن من الفتيات في ظروف مماثلة (ضمن مجموعات النقاش البؤرية المرتبطة بهذه الدراسة) بوساطة طرف ثالث مستقل، ومن الضروري دعمهن من الناحية العملية حيث إنه غالباً ما يُفرض على الفتيات المساهمة في حمل أعباء رعاية أفراد الأسرة من قبل ذويهن؛ لذلك فمن الممكن مساعدة هؤلاء الفتيات على تدبير واجباتهن ومسئولياتهن التعليمية والتوفيق بينها، من خلال إنشاء مراكز رعاية مجتمعية لذوي الإعاقة، كما قد يوفر هذا بدوره فرص عمل إضافية للمراهقين الأكبر سناً.

#### • توفير منتديات نسائية لتنظيم لقاءات مع النساء الأخريات؛ لمناقشة القضايا ذات الأهمية لهن ولأسرهن:

بالنسبة للنساء اللاتي يرعين الأطفال: بينما يعتقد الفرد أن برامج التحويلات النقدية التي تستهدف النساء كمستفيدات - مثل تلك النساء في أمريكا اللاتينية- لها تأثير مهم على الرغم من محدوديته على تمكين النساء على المستوى العائلي الداخلي، تشير نتائج هذه الدراسة وغيرها من التقييمات الحديثة الأخرى (Jones and Shaheen, 2012, Hamad and Pavanello, 2012) للبرنامج الوطني الفلسطيني للتحويلات النقدية بأن تلك النساء غالباً ما يخضعن لسيطرة اجتماعية قوية يمارسها ذكور عائلتهن الممتدة - حتى وإن كن غير معتمدات عليهم مالياً- وبالتالي، فقد يكون لاستهداف النساء كمستفيدات من البرامج المذكورة بعض التأثير على زيادة أنماط الإنفاق التي تراعي الطفولة بدرجة أكبر إلا أنه محدود نتيجة عزهن عن السيطرة، أو اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام المصادر المالية. وعليه قد يكون من الأهمية بمكان توفير منبرٍ مناسبٍ للنساء يلتقين ببعضهن البعض من خلاله؛ ليناقدن قضايا تهمهن وتهم عائلتهن، في خطوة لكسر عزلتهن الاجتماعية من جهة، وليخففن من بعض ضغوطاتهن النفسية والاجتماعية - التي غالباً ما كانت العامل المشترك بين المشاركات في البرنامج - حسبما أظهرت نتائج الدراسة النوعية- من جهة أخرى، وبالتالي تمكينهن من توفير رعاية ودعم أفضل لأطفالهن.

• تطوير رزمة ملائمة وواسعة النطاق من خدمات الحماية الاجتماعية المراعية للطفولة: على الرغم من توفر رزمة من الخدمات كجزء من البرنامج الوطني الفلسطيني للتحويلات النقدية، ينبغي النظر في إسنادها بخدمات تكميلية تزيد من تأثير البرنامج في معالجة حالات التهميش الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها الأطفال. وتشمل المجالات التي يجب التعامل معها تحديداً:

- الإرشاد النفسي والاجتماعي.
- التدخلات على مستوى المدرسه والمجتمع لخلق بيئه داعمه للأطفال وأسرههم
- حملات التوعية بخصوص العنف المرتبط بالنوع الاجتماعي والخدمات المساندة ذات العلاقة.
- خدمات حماية الطفولة.
- دعم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.
- نشاطات ترفيهية متدنية التكاليف للفتيات والفتيان من العائلات الفقيرة والمهمشة التي لا تستطيع الوصول لتلك النشاطات المتوفرة أصلاً.
- حملات التوعية بخصوص مخاطر الزواج المبكر وآثاره بعيدة المدى.
- الإعانة في تغطية تكاليف المواصلات.
- الإرشاد المهني.
- حملات التوعية حول مخاطر عمالة الأطفال وحق الأطفال في التعليم.
- تقديم الدعم لعمل ترميمات وإصلاحات منزلية.

وحيث إنه من الواضح أن توفير كافة الخدمات المذكورة لا يقع ضمن نطاق وزارة الشؤون الاجتماعية غير أنها يمكن أن تلعب دوراً رئيسياً كجهة منسقة رئيسية من خلال قاعدة بيانات المستفيدين التي تمتلكها، ودور الباحثين الاجتماعيين في الوصول لهؤلاء المستفيدين؛ لضمان توفير المعلومات بشكل جيد حول الخدمات المقدمة للعائلات والأطفال الفقراء والمهمشين. وقد يلتقي الباحثون الاجتماعيون بشكل دوري مع مزودي الخدمات للمجتمع المحلي (بما في ذلك المنظمات الأهلية والدينية) لفهم طبيعة الخدمات التي يمكن تقديمها ومناقشة خيارات الإحالة للاستفادة من هذه الخدمات عند زيارتهم للعائلات المستفيدة.

- **تحسين التواصل بخصوص دور وواجبات وزارة الشؤون الاجتماعية:** فلكي تلعب الوزارة دوراً تنسيقياً فاعلاً، عليها تحسين آليات التواصل مع المجتمع المحلي الأوسع - المستفيدين وغير المستفيدين - بخصوص دورها، وخصائص البرنامج الوطني الفلسطيني للتحويلات النقدية بما في ذلك معايير الاستهداف، ومستويات الاستفادة، والخدمات التي توفرها وإجراءاتها ومسوغات الإصلاحات التي تقوم بها، ومن الضروري أن تستثمر الوزارة جهداً كافياً لوضع استراتيجية تواصل واضحة لتوفير المستوى اللازم من اتساق المعلومات والرسائل المراد إيصالها.

- **ضمان تقديم عناية خاصة للأشخاص ذوي الإعاقة:** يحتاج القائمون على البرنامج الوطني الفلسطيني للتحويلات النقدية إبداء مزيد من الاهتمام في تلبية الاحتياجات الخاصة للأطفال ذوي الإعاقة. ففي الوقت الراهن، لا توجد ضمانات بخصوص إعطاء احتياجات هؤلاء الأطفال الأولوية وتلبيتها قبل تلبية حاجات أفراد أسرهم البالغين التي غالباً ما تكون ملحة أيضاً، وهناك حاجة ماسة كذلك إلى الرقابة الدورية لآثار البرنامج، إضافة إلى تدريب المزيد من الباحثين الاجتماعيين للتخصص في قضايا العناية بالأشخاص ذوي الإعاقة، وتمكينهم من توفير الدعم اللازم متعدد الأوجه للأطفال ذوي الإعاقة - وعائلاتهم على حد سواء.

- **توسيع نطاق التغطية وتحسين جودة الخدمات النفسية والاجتماعية المقدمة:** أخذاً بعين الاعتبار العدد الذي لا يستهان به من أفراد العائلات المستفيدة - بما في ذلك الأطفال والمراهقين - الذين يواجهون مشاكل نفسية واجتماعية تعيق قدرتهم على اتباع مسلك يخرجهم من مصيدة الفقر بدعم من البرنامج الوطني الفلسطيني للتحويلات النقدية، هناك حاجة ملحة لتواصل وزارة الشؤون الاجتماعية مع المؤسسات المختصة وتبني نظام لإحالة العائلات والأطفال المحتاجين للمساعدة. (ففي مناطق "ج" من الضفة الغربية، ينبغي تفعيل الخدمة المتنقلة المنتظمة بغية تحديد العائلات المهمشة والوصول إليها) إذ أنه من الصعب توقع حضور هذه العائلات إلى المديرية المعنية نظراً لبعد المسافة وتكاليف المواصلات المترتبة على ذلك). وبما أن عدد الباحثين الاجتماعيين محدود، يجب أن تلعب مراكز الصحة المجتمعية دوراً أساسياً في هذا السياق، لذلك من الضروري أن يكون التنسيق ما بين وزارتي الشؤون الاجتماعية والصحة فاعلاً. كما قد يساهم إدخال الميسرين المجتمعيين كجزء من البرنامج (كما هو مقترح في السابق) في تحديد العائلات والأفراد المحتاجين للدعم النفسي والاجتماعي.

- **إحاق المستفيدين بفرص تدريب تقنية ومهنية خاصة للمراهقين/ات، والشباب:** بالنسبة لفئة المراهقين/ات في العائلات المستفيدة، قد يساهم تحسين جودة التعليم وتوفير أشكال بديلة من التعليم العالي كالتدريب التقني والمهني في تمكينهم من كسب الدخل الذي يعيلهم وعائلاتهم، وأخذاً بعين الاعتبار محدودية قدرات الشباب التي تؤهلهم للحصول على وظائف في القطاع الرسمي في دولة فلسطين، فمن الضروري تشجيع الأعمال الحرة من خلال دعم أفكار لإطلاق مشاريع صغيرة.

- العمل مع الآباء والأمهات من العائلات المهمشة وشديدة الفقر؛ لتحسين مهاراتهم في تربية الأطفال، والتعامل معهم: من خلال الباحثين الاجتماعيين أو الميسرين من المجتمع المحلي، وبدعم من وزارة الشؤون الاجتماعية، تستطيع الوزارة بذل مزيد من الجهود على مستويي العائلة والمجتمع المحلي؛ لزيادة وعي الآباء والأمهات بخصوص مواضيع مرتبطة بالتربية الإيجابية، والمساواة بين الجنسين، والتربية البعيدة عن العنف، والتحديات التي يواجهها المراهقون بشكل خاص. كما أن عقد جلسات وورشات تدريبية؛ لتوعية الآباء والأمهات بخصوص احتياجات وحقوق الطفل قد يشجعهم على اتباع ممارسات تربية أكثر إيجابية، مثل: التربية السليمة، وتبني سلوكيات اجتماعية صحية، كاصطحاب الأطفال إلى نشاطات ترفيهية خارجية. وبهذه الطريقة، يؤدي كلُّ من انخفاض مستوى الإجهاد، وتعافي الصحة العاطفية لدى لأطفال في العائلات شديدة الفقر إلى تمكين تلك الفئة من الأطفال والمراهقين من إيجاد الطريق الأمثل الذي يخرجهم من دائرة الفقر المدقع.



## References

- Abu Hamad, B. and Pavanello, S. (2012) "Transforming Cash Transfers: Community and Beneficiary Perceptions of the Palestinian National Cash Transfer Programme: Part 1: the Case of the Gaza Strip", DFID and ODI
- Devereux, S. and Sabates-Wheeler, R. (2004) "Transformative Social Protection", IDS Working Paper 232
- Jones, N. and Shaheen, M. "Transforming Cash Transfers: Community and Beneficiary Perceptions of the Palestinian National Cash Transfer Programme: Part 2: the Case of the West Bank", DFID and ODI
- Pereznieto, P., Jones, N., Abu Hamad, B., and Shaheen, M. (2014) "Effects of the Palestinian National Cash Transfer Programme on Children and Adolescents: A Mixed Methods Analysis", UNICEF and ODI

ODI is the UK's leading independent think tank on international development and humanitarian issues.

Our mission is to inspire and inform policy and practice which lead to the reduction of poverty, the alleviation of suffering and the achievement of sustainable livelihoods.

We do this by locking together high-quality applied research, practical policy advice and policy-focused dissemination and debate.

We work with partners in the public and private sectors, in both developing and developed countries.

---

Readers are encouraged to reproduce material from ODI Reports for their own publications, as long as they are not being sold commercially. As copyright holder, ODI and UNICEF request due acknowledgement and a copy of the publication. For online use, we ask readers to link to the original resource on the ODI and UNICEF website.

© Overseas Development Institute and United Nations Children's Fund 2014. This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial Licence (CC BY-NC 3.0).

ISSN: 2052-7209

**Overseas Development Institute**  
203 Blackfriars Road  
London SE1 8NJ  
Tel +44 (0)20 7922 0300  
Fax +44 (0)20 7922 0399

## Photo Credits:

Page 1: Bedouin children ages (left to right) 9, 14, 13 and 12 play near their home in Jeftlek, a rural area north of Jericho, in Palestine © ODI/Rebecca Reid, 2013

Page 2: Mohammed Shaheen leads a research session at the Association of Palestinian Local Authorities in Jericho, with boys aged 13 and 12 © ODI/Rebecca Reid, 2013

Page 2: The qualitative researchers lead a research session at Haidar Abd Alshafi Center-Jabalia with boys and girls with disabilities, in Gaza © ODI/Bassam Abu Hamad, 2013

Page 5: A Bedouin mother discusses her children (left to right) ages 2, 1, 5 and 6 in their home in Jeftlek a rural area north of Jericho, in Palestine. Her 6-year-old daughter is deaf and unable to attend school © ODI/Rebecca Reid, 2013

Page 8: A 13-year-old Bedouin girl photographed near her home in Jeftlek, a rural area north of Jericho, in Palestine © ODI/Rebecca Reid, 2013

Page 10: Two brothers in a refugee camp near Jericho, Palestine © ODI/Rebecca Reid, 2013

The findings, interpretations and conclusions expressed in this report are those of the author(s) and do not necessarily reflect the policies or views of the United Nations Children's Fund (UNICEF). The text has not been edited to official publication standards and UNICEF accepts no responsibility for errors. The designations in this publication do not imply an opinion on legal status of any country or territory, or of its authorities, or the delimitation of frontiers.